

وبضعة وثمانون رجلا المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلا والذين انفرد
 مشهرا بالأخراج لغيره ورواه البخاري ستماية وعشرون المتكلم فيهم بالضعف
 منهم مائة وستون ولا شك ان التخرج عن لم يشك فيه اضلا أو في من التخرج
 عن تكلم فيه وان لم يكن ذلك الكلام فادخا **ثانيا** ان الذين انفرد
 بهم البخاري من تكلم فيه لم يكن من كثره أكاديتهم وليس لواحد منهم نسخة كثيرة
 اخرجها كلها أو أكثرها الا ترجمة مكرمة عن من عاين من خلف مسلم فانه اخرج
 أكثر تلك النسخ كافي الزبير عن جابر بن عبد الله عن ابيه والخلا من عند الرحمن
 عن ابيه وجابر بن سلمة عن ثابت وعنده ذلك **ثالثا** ان الذين انفرد
 بهم البخاري من تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين يعرفونهم وعرفوا عنهم
 وأطلع على آحادهم وعرف جيدها من غيره خلافت مسلم فان أكثر من تخرج
 بتخرجه حديثه ممن تكلم من تقدمه عن عصره من التابعين فمن بعدهم ولا شك
 ان الحديث اعرف حديث شيوخه ممن تقدم عنهم **والرابع** ان قد
 البخاري تخرج عن الطبقة الاولى ابا لغة في الحفظ والإيمان وتخرج عن
 طبقة تليها في السنن وطول الملازمة اتقيا وتعلقتا ومسلم تخرج عن
 هذه الطبقة أصولا كما قرره الحارثي **خامس** ان مشهرا
 يرى ان لعنه حكما لا يقبل ان انما هو ان لم يثبت المقام البخاري لا يرى
 ذلك حتى يثبت كما سبق في وما اخرج الحديث الذي لا يخلق له بالباب اضلا
 الا لئلا يتسارع بآدم من نسخة لكونه اخرج له قبل ذلك مخلصا
سادس ان الأحاديث التي انتقدت عليها نحو ما سبق حديث
 وعشرة أكاديتهم كما سبق في أيضا اختص البخاري منها باقل من ثمانين ولا شك
 ان ما قبل الانتقاء وفيه اخرج مما كثره **قال** المصنف في شرح البخاري من اخص
 ما يشرح به كتاب البخاري اتقا في العمل على ان البخاري اجاز من مسلم واصدق
 بمعرفة الحديث ودقايقه وقد اختلف عليه ولخص ما ارفضا في هذا الكتاب
وقال تلخيص الاسلام اتفق العمل على ان البخاري اجاز من مسلم في العلوم
 ما اعرف بصناعته الحديث وان مسلم التليدة وتخرجه ولم يزل يستفيد منه

ويبين

ويبين آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري صارح مشهرا ولا كما
تسعة عبارة بن الفلاح وروينا عن ابي علي النيسابوري شيخ
 الحاكم انه قال ما خلت اذ من كتبها كتاب اخرج من كتاب مشهرا وهذا وقول
 من فضل من شيوخ المغرب كتاب مشهرا على كتاب البخاري ان كان المراد به
 ان كتاب مشهرا يتخرج باه لم يمازجه غير الصحيح فانه ليس فيه بدو خطبه
 الا الحديث الصحيح مشهورا غير مشهور بحسب ما في كتاب البخاري في ذلك
 لا بأس به ولا يلزم منه ان كتاب مشهرا اخرج فيها يرجع الى نفس الصحيح وان كان
 المراد ان الكتاب كتاب مشهرا صحيحا فهو مردود على من غلبه انتهى
 قال شيخ الاسلام بن حجر قول ابي علي ليس فيه ما يقتضي تخرجه بان كتاب
 مشهرا اخرج من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه اطلاق الشيخ يحيى الدين في
 مختصره وفي مقدمة شرح البخاري له وانما يقتضي تخرجه لا صحة عن عين
 كتاب مشهرا عليه اما الشافعي له فلا لان الخلافة خلت ان يريد ذلك ويجعل
 ان يريد المساواة كما في حديث ما اظلت الخضراء ولا اقلت الغبراء واصدق
 لجة من ابي ذر فهذا لا يقتضي انه اصدق من جميع الصحابة ومن الصديق
 بل يخبر ان يكون فيه من يساويه وما يدل على ان عزيم في ذلك الزمان ما اش
 عرفنا من اللغة ان احدهم حصل رضا عنه **قال** ما بالضرورة اعلم
 او قال اثبت من بشر من الفضل ما مثله فخصي قال ومع افعال كلامه
 ذلك فهو صغره سواء قصد الاول ام الثاني **قال** وقد رايت
 في كلام الخافض ابي حنيفة الخراساني ما يشعر بان ابا علي لم يقف على صحيح
 البخاري قال وهذا عندي تحدد فقد صح عن يديه ونسخه ابي بكر
 ابن خزيمة انه قال ما في هذه الكتب اخرج من كتاب محمد بن اسماعيل وصح
 عن يديه ورثه في عهده ابي عبيد الله بن الاحزم انه قال قل ما بعثت البخاري
 ومسلم من الصحيح **قال** والذين يظهر لي من كلام ابي علي انه قدم في
 مشهرا اخرج غير ما يرجع الى ما نحن في مقدمه من السند انظر المطلب
 في الفقه بل لان مسلم اصنف كتابه في بلده فلهذا اضوله في حياة كتبه

